العدد (1703) السنة السابعة - الاربعاء (20) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كواليس بايدن و القضاء العراقي ..امام مفترق طرق

أوساط سياسية وشعبية تندد بالتدخلات الرامية الى تأجيل تطبيق قرار هيئة المساءلة والعدالة

المدى/ فراس القيسي

مركز انتخابي

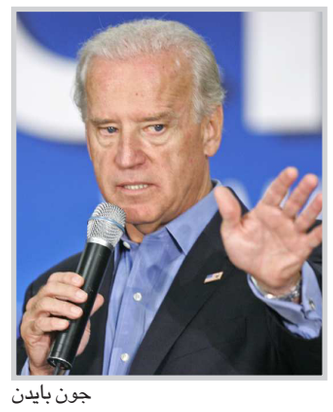

جون بايدن

اعلنت كتل عديدة فقدت بعض من مرشحيها للانتخابات البرلمانية المقبلة تحت بند قانون المساءلة و العدالة ان هناك نقاشات تدور خلف الكواليس حاليا للتوصل لحل يمكن من خلاله تمرير هذه الاسماء ضمن قوائم الانتخابات، الا ان مفوضية الانتخابات جددت تأكيدها بعدم امكانية تأثر قراراتها بأي صفقات او اتفاقات او ضغوطات خارجية او داخلية وان القانون يجب تنفيذه ولا يوجد استثناء بل هناك قرار محكمة تمييزية يقرر من سيشارك من المبعدين من عدمه ، ومع كل هذا فقد عرضت لجنة المساءلة البرلمانية يوم امس تقريرها الاخير على البرلمان الذي اشار علنا لأسماء المبعدين واسباب عدم ترشيحهم، منها كونهم ضباط مخابرات او عناصر بعثية او مشاركين في قمع الشعب. ويذكر ان لجنة المساءلة قدمت يوم امس تقريرها للبرلمان حول الاسماء المبعدين حيث "تبين للجنة ان المرشحين الذين ينتمون الى الاجهزة القمعية الممثلة بفدائيي صدام والمخابرات يبلغ عددهم ١٨٢ مرشحا ، اما "البعثيون المبعدون فيبلغ عددهم ٢١٦ عضوا بينهم ١٣ برتبة عضو شعبة ، كذلك ١٠٥ ضباط ممن كانت لديهم شارة الحزب في المؤسسة العسكرية، بينهم قادة فرق وألوية برتبة لواء وعميد ركن ، و٥ اخرين شاركوا بقمع الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١، ابعدوا كذلك، بالاضافة الى عدد اخر من مروجي افكار البعث".وقد اقر البرلمان تشكيل "هيئة تمييز" تتولى النظر بقرارات "المساءلة والعدالة"، مكونة من سبعة قضاة رشحهم المجلس الاعلى للقضاء.وهناك حوالى ٦٥٠٠ مرشح الى الانتخابات ضمنهم ٨٦ حزبا و١٢ ائتلافا.النائب رشيد العزاوي وهو احد اعضاء هيئة التمييز البرلمانية اكد ان اللجنة قدمت القوائم بالمبعدين لمفوضية الانتخابات التي ستقوم بمهمة ابلاغ رؤساء كتلهم لاستبدالهم او تقديم طعونات الى المحكمة التمييزية القضائية خلال مدة ٧٢ ساعة فقط وبخلافة يعد قرار الابعاد نافذاً ولا يمكن تمييزه. وكان نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن قد أعلن رسميا عن عدم ثقته بهيئة الاجتثاث وقراراتها الأخيرة باستبعاد نحو ٥١١ مرشحا للانتخابات العراقية المقبلة ، فيما تواصل السفارة الاميركية في العراق ضغوطها لتخلي هيئة المساءلة والعدالة عن قرارتها. وبعد مباحثات اجراها في بغداد مع القادة السياسيين فقد انتقل السفير كريستوفر هيل الى مدينة اربيل لبحث الامر مع قادة الاقليم. وكان نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي قال خلال اجتماع مع السفير البريطاني في بغداد جون جينكز:ان ابعاد كيانات سياسية ومئات من المرشحين عن الانتخابات مؤشر خطير يضعف ثقة المواطن فيها خاصة بعد ان اصبح هؤلاء شركاء في العملية السياسية وقبلوا بشروطها ومعاييرها. وشدد خلال اجتماعه مع جينكز الذي استفسر منه عن رأيه بملف اجتثاث الشخصيات السياسية المشاركة في العملية السياسية.."اهمية الدعم الدولي للعملية السياسية في العراق والمضي قدما في انجاحها خصوصًا وان البلاد تقف على اعتاب مرحلة الانتخابات العامة

وفي الموضوع نفسه كشفت مصادر مطلعة إن الاتحاد الأوروبي يتداول عدم الاعتراف بشرعية الانتخابات العراقية ، فيما لو تم إقصاء كيانات عراقية واسعة. جبهة التوافق العراقية اكدت وعلى لسان احد نوابها في البرلمان العراقي "نحن نرفض التدخل الدولي بشان موضوع قرارات هيئة المساءلة والعدالة، معلنة عن وجود مساحات تفاهم فيما بين الكتل السياسية والحكومة لتجاوز هذه الأزمة التي بذلنا دماء كثيرة لأجلها ". ويذكر إن قائمة التوافق فيها ما يقرب من ١٦ شخصاً مشمولاً بهذه القرارات، وبشان مقترح ان يقوم المشمولون بتقديم تبرئة من حزب البعث ، قال النائب عمر الجبوري ، إن هذا أمر غير قانوني ، لان المعني بالأمر هو ليس بارتباطه الفكري بحزب البعث بل هناك سجلات سنته قوانين والأصل كان يجب وبعد انتهاء حكم الحاكم المدني بول بريمر ان يسن القانون وتشكل هيئة لحسم هذه الأمور وبطرق قانونية ، وهنا لم يبق أمامنا سوى هيئة التمييز والمحكمة العراقية لإنهاء هذا الأمر. مفوضية الانتخابات العراقية بينت من جانبها انها أبلغت الكيانات السياسية بأسماء المشمولين بالاجتثاث ، والخطوة الثانية هي إن تقوم هذه الكيانات بتقديم طعونها للهيئة التمييزية القضائية ، وقرارات المحكمة هي التي ستكون منفذة ولا علاقة لنا بقرارات هيئة المساءلة البرلمانية، إن المشمولين بقانون المساءلة لهم حق الطعن بقرارات هيئة المساءلة البرلمانية أو من حق كتلهم استبدالهم بأسماء غيرها ، وهناك قرار وقانون نسير عليه ونعمل بموجبه بشان الإبعاد ، ولا علاقة لنا بأي تفاصيل أخرى أو تأثيرات داخلية أو خارجية لأنه قانون نسير عليه. الناطق باسم المفوضية العليا للانتخابات قاسم العبودي أعلن يوم أمس" إن الحملة الإعلامية للمرشحين والكيانات سوف تبدأ حال ما تنتهي المؤسسات المعنية في هيئة المساءلة والعدالة ووزارات التربية والتعليم العالي والداخلية والقيد الجنائي من إرسال البيانات الخاصة بالمرشحين". وقال رئيس المفوضية فرج الحيدري في تصريحات صحفية إن "المفوضية ستمتنع عن نشر الأسماء التي وردت في القائمة عبر وسائل الإعلام"، مطالبا في هذا الصدد "هيئة المساءلة بنشر تلك الأسماء بدلا عنها". وأوضح الحيدري أن "المفوضية لن تتحمل مسؤولية نشر تلك الأسماء لاحتمال وجود أسماء أبرياء فيها"، لافتا إلى انه "سيتم تبليغ المشمولين بقائمة المساءلة والعدالة عن طريق البريد الالكتروني الشخصي أو عن طريق ممثلي الكيانات السياسية". إلى ذلك أكد مصدر مطلع في هيئة المساءلة والعدالة إن تسعة من بين الأسماء المشمولة هم رؤساء قوائم انتخابية تم اقصاؤهم مع أعضاء قوائمهم دون إن يؤثر ذلك على الكتل المتحالفة معهم في ائتلافات انتخابية.وأكد المدير الإعلامي لهيئة المساءلة والعدالة خالد الشامي إن الهيئة مضطرة لسلوك كل الطرق القانونية لمنع التدخل في آليات عملها المقرة من قبل الدستور ، وان عمل الهيئة يقتضي أيضا مساعدة المفوضية العليا للانتخابات على مراجعة الأسماء وتدقيقها بشكل جيد. وبشأن الضغوطات الدولية اكد عضو مجلس النواب العراقي علي حسين بلو عن التحالف الكردستاني ان تصريحات نائب الرئيس الامريكي جو بايدن بحق هيئة المساءلة والعدالة تعتبر الى حدما تدخلا في الشؤون العراقية. وقال بلو ان "موضوع الاجتثاث والمساءلة والعدالة هي مادة دستورية وعلى أي حكومة او اجهزة سابقة في العراق ان تطبقها لأن العراق قدم تضحيات كبيرة واصبح ضحية للنظام البائد وخاصة الشخصيات الذين لهم باع في الجرائم والاعتداء على حقوق المواطنين لذلك فان هذه التصريحات تعتبر تدخلا في شؤون العراق الداخلية ، مشيرا الى انه مع الاجتثاث ويجب ان يتم ذلك ولكن بموجب القوانين العراقية البحتة وعدم تسييس الموضوع. واعتبر النائب المستقل وائل عبد اللطيف المطالب الدولية بالغاء قرار الاجتثاث" بانه غير مقبول وتدخل بالشؤون الداخلية للعراق" مشيرا الى "إن هذه المطالب لاتفيد احدا بشيء. مؤكدا على "إن الالية التي حصلت بها قرارات الهيئة وخاصة الوقت غير مقصودة لانها اعلنت بعد استكمال أسماء المرشحين وارسالها الى هيئة الاجتثاث ثم تعيدها الهيئة الى مفوضية الانتخابات لاتخاذ اللازم بهذا الشأن".وبخصوص تأثير ذلك وما يرافقه من اجراءات قد تؤجل موعد اجراء الانتخابات شدد عبد اللطيف "لااعتقد إن هذا القرار ومايرافقه من اجراءات كتقديم الطعون للهيئة التمييزية تؤثر على موعد الانتخابات خاصة وان الحملة الانتخابية تبدأ في الأول من الشهر القادم ولغاية الأول أو الثالث من شهر اذار مبينا إن هذه فترة كافية للحملة الانتخابية". وتنص المادة السابعة من الدستور العراقي على "حظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي، أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له، وخاصة حزب البعث، وتحت أي مسمى كان، ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق". في هذا السياق دان رئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري مقترحات بايدن واعتبرها تدخلا سافرا.الى ذلك تتواصل ردود الافعال السياسية والشعبية المنددة بالتدخلات الاميركية الرامية الى تأجيل تطبيق قرار هيئة المساءلة والعدالة الى ما بعد الانتخابات. اكد عضو مجلس النواب جابر خليفة جابر عن كتلة الفضيلة الاسلامية "ان كل قانون اذا لم يحصل عليه اعتراض سيتم التصويت بشأنه وهذا الشيء ينطبق على موضوع الموازنة ايضاً".

وزير المهجرين ينفي تخلي العراق عن لاجئيه

بغداد/ وكالات

ردت الحكومة على التصريحات التي اشارت الى تخلي العراق عن لاجئيه في سوريا، مشيرة الى أنها مستمرة بتوفير مفردات البطاقة التموينية لهم وتأمين مستحقات المتقاعدين وشمولهم بشبكة الحماية الاجتماعية.

ونفى وزير الهجرة والمهجرين عبد الصمد رحمن بحسب المركز الوطني للاعلام، امس الثلاثاء، بلوغ أعداد العراقيين المقيمين في سوريا مليون مواطن، وقال: إن الاحصائية الاخيرة للوزارة وللمفوضية السامية لشؤون اللاجئين تشير الى وجود ٢٠٦ الاف عراقي مقيم في سوريا فقط. وأكد رحمن استمرار برنامج العودة الطوعية وتسيير رحلات جوية وبرية للراغبين في العودة الى بغداد. واضاف ان الوزارة وبالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تواصل رفد المواطنين المقيمين هناك بمفردات البطاقة التموينية وتأمين مستحقات المتقاعدين وشبكة الحماية الاجتماعية.

واتهم وكيل وزارة الخارجية السوري فيصل المقداد السلطات العراقية بالتخلي عن لاجئيها، مشيراً الى وجود اكثر من مليون عراقي في سوريا يعانون التهميش من قبل حكومتهم. لكن وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي اكد ان الوزارة سترد على تصريحات المقداد في الوقت المناسب، موضحاً انه كان قد رد على تصريحات الجانب السوري بخصوص اعداد العراقيين اللاجئين وذلك خلال مؤتمر جنيف الذي عقد مؤخرًا.

ودعا العراق اللاجئين الى العودة لكن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة تقول انه لم يعد غير ٥٠ الف لاجئ الى العراق.

وقال المقداد «نستغرب عدم قيام الحكومة العراقية بأداء واجبها في هذا المجال وممارسة كل اساليب الابتعاد عن تحمل مسؤوليتها تجاه مواطنيها».

واضاف عقب حضور مؤتمر دولي في العاصمة السورية عن اللاجئين «انا اخجل من ان اتحدث عن الدعم العراقي ونحن قلنا للحكومة العراقية ان هؤلاء المواطنين هم عراقيون وانهم يعانون من اوضاع حقيقية وليست وهمية». وأوضح المقداد بحسب موقع (ايلاف) انه لا يتوقع تحسن العلاقات بين دمشق وبغداد الى ان تأتي الانتخابات العراقية في السابع من اذار المقبل بحكومة اكثر قربًا مع سوريا. وقال ان قضية اللاجئين يجب الا تكون ضحية سياسية لحالة العلاقات بين العراق وسوريا. واضاف المقداد «نحن كما اكدنا دائمًا في سوريا مع الشعب العراقي ضد الارهاب وضد التفجيرات وضد القتل والدمار، ولكن على الحكومة العراقية ان تتحمل مسؤوليتها في هذا المجال وألا تلقي باللائمة على الاخرين. وقال: «أتحنا كل الفرص لكي تقوم الحكومة العراقية بدعم ابنائها ومواطنيها والا تترك هذا العبء لا على سوريا ولا على المنظمات الدولية». وأكد ضرورة أن «لا يكون كل العبء على سوريا والتي تعاني اصلاً من مشاكل جفاف ومن مشاكل اخرى نتيجة الاوضاع السائدة في الشرق الاوسط».

توجه عربي لدعم شرعية العملية الانتخابية المقبلة

القاهرة/ وكالات

شدد وزير خارجية مصر أحمد أبو الغيط على اهتمام مصر بأن تسير العملية الانتخابية فى العراق بشكل سهل ويسير من دون عقبات أو ذرائع تستخدم للتشكيك في شرعية العملية السياسية أو نتائج الانتخابات المقبلة ، مشيراً إلى أن موقف مصر هو الموقف الذى يريده كل من يحرص على استقرار العراق وصالح أبنائه.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية السفير حسام زكي بحسب موقع صحيفة (اليوم السابع) أن أبو الغيط أوضح لوفد أعضاء مجلس النواب العراقي من محافظة الموصل، أن القيادات العراقية فى اتصالاتها مع مصر أكدت دائماً أن العملية السياسية ستكون مفتوحة وتتسع للجميع من دون تمييز وهو ما تأمل فيه مصر، مشيراً إلى أن الوفد العراقي أعطى لوزير الخارجية تصوراً حول مستقبل العملية السياسية فى العراق والمصاعب التى تواجهها حالياً. وأوضح زكي أن النواب العراقيين أعربوا عن حرصهم البالغ على التواصل مع مصر.

وأكدوا أهمية ومحورية التعاون المصري العراقي فى المجالات كافة وتقديرهم الدور المصرى فى مساندة العراق وإعادته إلى محيطه العربي، لافتاً إلى أن النواب عرضوا التطورات السياسية الأخيرة في العراق وتشكيل التحالفات الانتخابية المختلفة.

الحكومة تتبنى مقاضاة شركة بلاك ووتر عن ضحايا ساحة النسور

بغداد/ رويترز

عناصر من بلاك ووتر

بدأ العراق في جمع توقيعات من اجل رفع دعوى قضائية مدنية نيابة عن الاشخاص الذين قتلوا او اصيبوا في الحوادث الضالعة فيها شركة بلاك ووتر الامنية الامريكية.وقال مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي ان الدعوى ستسعى للحصول على تعويضات لعدد من هذه الحالات. وتشمل الحوادث التي ستشملها الدعوى الحادث الذي وقع في ساحة النسور في بغداد والذي قتل فيه ١٧ عراقيا عام ٢٠٠٧.

يذكر ان قاضياً في الولايات المتحدة الامريكية رفض، الشهر الماضي، الاتهامات الجنائية التي وجهت لخمسة من حراس شركة بلاك ووتر تتعلق باعمال القتل هذه، والتي وصفها مسؤولون عراقيون بانها «مؤسفة». وعقب قرار القاضي الامريكي اصدرت الحكومة العراقية عدة بيانات غاضبة وتعهدت بانها ستواصل «العمل بقوة وحزم لرفع دعوى قضائية».

وجاء رد فعل الحكومة باتخاذ المبادرة بالتنسيق مع أسر ضحايا ساحة النسور لرفع دعاوى مدنية ضد شركة بلاك ووتر عقب شكاواهم من استغلالهم من قبل شركة محاماة. وقال مسؤولون حكوميون امس: إن العراق طلب من محامين في الولايات المتحدة تولي القضايا ضد شركة بلاك ووتر الامنية الامريكية نيابة عن ضحايا اطلاق النار من قبل الحراس في احدى ساحات بغداد عام ٢٠٠٧. واكد المستشار القانوني لرئيس الوزراء نوري المالكي فاضل محمد جواد انه طلب من شركة محاماة في الولايات المتحدة تستخدمها الحكومة العراقية الاتصال بمحامين كان ضحايا اطلاق النار وعائلاتهم قد وكلوهم لكي تتولى الاضطلاع بقضاياهم.

فيما قال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ مخاطبا ذوي الضحايا «بعض من ذوي ضحايا الشركة الامنية رفع دعاوى الحق المدني بحق الشركة وهذا حق طبيعي، لكن في الوقت الراهن الجهد المنصب وجهودنا ان نوجه كل دعاواكم ان كانت هناك دعاوى مرفوعة وان لم تكن هناك ستتولى الحكومة نيابة عنكم رفع الدعاوى حتى لا يكون هناك اي نوع من انواع الاستغلال سواء استغلال مادي او معنوي لحقوقكم».

وكان قاض اتحادي امريكي في الشهر الماضي اسقط اتهامات ضد خمسة من حراس بلاك ووتر متهمين بقتل ١٤ مدنيا عراقيا في ساحة مرورية في ايلول عام ٢٠٠٧ قائلا ان حقوق المتهمين تعرضت للانتهاك. واصبح حادث بلاك ووتر عند العراقيين رمزا لاستهانة الاجانب بحقهم في الحياة بعد ان حصل الحراس الذين كانوا يقومون بحماية الافراد الامريكيين على حصانة من المحاكمة امام المحاكم العراقية في اعقاب عام ٢٠٠٣. كما سلط الحادث الضوء على استخدام الولايات المتحدة متعاقدين أمنيين خصوصيين في العراق. وتم رفع الحصانة عن الحراس بموجب اتفاق ثنائي بدأ سريانه في العام الماضي.

ووصفت الحكومة العراقية قرار المحكمة بانه ظالم وغير مقبول. ويقول الحراس انهم اطلقوا النار دفاعا عن النفس في الحادث الذي وقع ابان اسوأ اعمال عنف طائفية جرت في العراق. وقال الضحايا والاقارب الذين حضروا اجتماعا مع الحكومة انهم يرحبون بالجهود التي تقوم بها من اجلهم. وقال احد المصابين في الحادث: انه يائس من هذا الاجراء الذي تقوم به الحكومة العراقية متأخرا عن موعده وانه يعتقد ان حقوقهم لن تلقى احتراما لان بلاك ووتر تتمتع بنفوذ قوي في الولايات المتحدة والعراق.

وقال صاحب ناصر شامخي الذي قتل ابنه في الحادث انه حصل على ٢٠ الف دولار من بلاك ووتر التي تعرف الان باسم اكس اي سيرفيس مقابل نفقات الجنازة ووقع وثيقة بالانجليزية لم يستطع قراءتها. واضاف انه يعتقد انه اذا تدخلت الحكومة العراقية في القضية سيحصلون على حقوق ابنائهم وهم ابناء الحكومة التي ينبغي ان تدافع عنهم.

مشكلة بسيطة قد تحل النسيج السياسي العراقي بأكمله

ترجمة المدى

بقلم : كينيث م.بولاك مدير في مركز ابحاث سابان للشرق الاوسط في مؤسسة بروكينز

يتركز اهتمام واشنطن في هذه الايام على الاوضاع المأساوية في هايتي، وتراجع العراق قليلاً الى الخلف في هذا المجال.

ومع ذلك فان هناك مشكلة كبيرة تتخمر في العراق وهي قد تعرض خطة اوباما لسحب القوات الاميركية من البلاد، وقد تؤجج ايضاً الصراع الطائفي فيه.

ففي الخميس الماضي فرضت اللجنة العليا المستقلة للانتخابات منعاً على ما يقارب (٥٠٠) سياسي سني بناء على قائمة اسماء صدرت عن هيئة المساءلة والعدالة (من المحتمل ألا تكون قانونية) ولقد تم اتهام الاشخاص الذين وردت اسماؤهم في تلك القائمة بارتباطهم بحزب البعث، ومن بين تلك الاسماء الذين منعوا من الترشيح للانتخابات المقبلة، وزير الدفاع عبد القادر العبيدي وصالح المطلك ، وهما من السياسيين السنيين المعروفين، كما ان الطعن الذي سيقدم بشأن المنع سينتهي يوم الخميس المقبل..اي ان هناك فترة قصيرة ممنوحة لهم لاصلاح الوضع.

ان أعضاء اللجنة العليا المستقلة للانتخابات وهيئة المساءلة و العدالة، تم تعيينهم من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي، ولذلك فان نسبة كبيرة من العراقيين يرون في تلك العملية حرمان عدد كبير من السياسيين المنافسين له من حقوقهم الشرعية، ولايوجد دليل على ما يقال، ولكن ذلك التفسير منتشر بين العراقيين والادراك يكون كالحقيقة ذي تأثير سيئ مماثل.

وفي الوقت نفسه فان اصابع الاتهام تشير الى احمد الجلبي السياسي الذي كان في يوم ما مفضلاً بالنسبة لادارة بوش ، وتقول انه يحاول التلاعب بالانتخابات لصالحه ليصبح رئيساً للوزراء.

ان عدد السياسيين غير المؤهلين كانوا في يوم ما بعثيين ، ولكن العراق بحاجة الى عملية مصالحة وليس العقاب، واي منع للنشاط السياسي يجب ان يتم بحذر، باختيار دقيق وشرح وتفسير جيد له، فلا يمكن عدم تأهيل شخص مثل وزير الدفاع، بعثي سابق، لكنه تحول عن الحزب في التسعينيات وسجن وعذب من قبل النظام السابق، والاكثر من ذلك خدم في الاعوام الاخيرة باخلاص للحكومة العراقية الجديدة.

وقبل تطبيق الخطة الامنية العراقية عام ٢٠٠٧، بالتعاون مع صحوة الانبار ، قاطع عدد كبير من السنيين الانتخابات العراقية اعتقاداً من ان النظام الجديد كان ضدهم ، وكان نتيجة ذلك محاولة اندلاع حرب اهلية.

وبعد التغييرات كافة التي جرت بعد عام ٢٠٠٧، أقنع الاميركيون السنة بوجود فرصة متساوية لهم لانتخاب قادتهم والمشاركة في الحكومة، وكانت عودتهم للعملية السياسية مفتاحاً لتلاشي الطائفية تدريجياً، وقد كشفت الحاجة الى انهاء الحرب الاهلية عن التركيز في إعادة بناء الاوضاع السياسية والاقتصادية ، والتي اظهرت بدورها مدى الخلافات الحادة بين المجموعات الشيعية التي تصاعدت إثر انبثاق الاحزاب السنية التي لها ايضاً وجهات نظر مختلفة متنوعة وكنتيجة لذلك، بدا الادراك واضحاً بين الشيعة والسنة وحتى بعض المجموعات الكردية الى الحاجة لتكوين تحالفات غير طائفية التي حلت بدلاً عن تلك المجموعات الطائفية السابقة، ولذلك السبب، إن تواصل ذلك المنع، فانه لن يشوه تلك العملية فقط، بل يقنع الكثير من العراقيين بأن رئيس الوزراء أو احمد الجلبي، يستخدمان نفوذهما للسيطرة على آلية الانتخابات ضد منافسيهم.

ان ما يجري في العراق رسالة خطيرة واستثنائية في الوقت الذي تستعد الولايات المتحدة الاميركية لسحب قواتها من العراق ونقل زهاء (٥٠,٠٠٠) منهم من العمليات العسكرية الى مهام الاستشارة والتدريب وان تواصل ذلك المنع، فان اعمال العنف ستتصاعد بقوة ، وسيتم استدعاء القوات الاميركية لايقاف ذلك. ان الفرصة ما تزال ماثلة –ففي الاعوام الاخيرة، توصل السياسيون العراقيون في اللحظة الاخيرة الى التسويات وغيروا اموراً شبه كارثية الى الافضل، وفي تلك الحالات كافة كانت هناك حاجة الى ضغط اميركي لتفادي الاوضاع السيئة.

وتحاول السفارة الاميركية في بغداد العمل بشكل متواصل لإقناع العراقيين بعدم جدوى قرار المنع والذي سينتهي موعد الطعن به يوم الخميس، وان لم تنجح الولايات المتحدة في تحقيق ذلك الامر فان القضية ستصبح اشد واعقد، وهذه الازمة الاخيرة دفعت جو بايدن، نائب الرئيس الاميركي الى التدخل ، وهي تحتاج ايضاً الى تدخل الرئيس اوباما، ان هذه المشكلة التي قد تبدو صغيرة، بامكانها حل النسيج السياسي العراقي بأكمله.

عن النيويورك تايمز